

## مشاورات روسية - أميركية لإيصال المساعدات إلى حلب.. وأنقرة لعمليات مشتركة مع موسكو

# حميميم: قاعدة روسية دائمة ومتكاملة في سورية

أعلنت الخارجية الروسية، أمس، أن موسكو تدعم مقترحات الأمم المتحدة حول إقامة نظام مراقبة مشتركة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان مدينة حلب عبر طريق الكاستيلو. وقالت الوزارة، في بيان «ندعم مقترحات الأمم المتحدة حول إقامة نظام رقابة مشتركة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان حلب عبر طريق الكاستيلو. ويواصل خبراءنا العسكريون حالياً دراسة المسألة مع ممثلي الأمم المتحدة ونظرانهم الأميركيين». وأضافت: «نظراً إلى الظروف المعقدة، إننا مستعدون، مع السلطات السورية، لمنح جميع المنظمات المعنية إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة إلى أهالي حلب الذين يعانون من نقص المواد الغذائية والطبية». هذا وكانت الخارجية الأميركية قد رحبت في وقت سابق، بأي هدية في سورية لتسهيل إيصال المساعدات، وأضافت: «نرحب بأي وقف لإطلاق النار، من شأنه أن يساعد على نقل المساعدات الإنسانية الحيوية. لكن هذا الأمر يجب أن يلتزم به جميع الأطراف». أعلن مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا أن إيصال مساعدات إنسانية إلى سكان حلب يتطلب تهدئة لمدة 48 ساعة، قائلاً إن تهدئة 3 ساعات غير كافية لذلك.

في خطر كبير، مطالباً بتقديم مساعدات طبية عاجلة لسكان المدينة، مؤكداً أن مسألة الوقت لها أهمية كبيرة. وبشأن استعمال غاز الكلور في سورية قال دي ميستورا، إنه في حال تأكيد استعمال هذا الغاز السام فإن ذلك سيعتبر جريمة حرب وسيستعين على روسيا والولايات المتحدة الرد على ذلك فوراً. في غضون ذلك، كشف وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، أمس، عن استعداد بلاده لدراسة إمكانية شنّ عملية عسكرية مشتركة مع روسيا ضد تنظيم «داعش»، مؤكداً أن أنقرة ستتكلف مشاركتها في العمليات ضد التنظيم الإرهابي وسترسل مقاتلاتها للقصف مواقع التنظيم. وذكر الوزير التركي أن بلاده خلال فترة الأزمة في علاقاتها مع روسيا، ظلت تدعو إلى التعاون في محاربة الإرهابيين. وأردف قائلاً: «إننا نعرف جميعاً أين يتواجد إرهابيو «داعش». ونحن كنا ندعو دائماً إلى التركيز على العمليات ضدّهم». وكذلك أعلن أوغلو، أن الانتقال السياسي في سورية غير ممكن بوجود الرئيس السوري بشار الأسد، مشيراً إلى أن أنقرة وموسكو تؤكدان وحدة الأراضي السورية والحفاظ على هيكلتها السياسية. وأوضح أوغلو أن خيار تركيا الأول هو التعاون مع حلف شمال الأطلسي، لافتاً إلى أن هذا الأمر لا يمنع التعاون مع جهات أخرى، لافتاً: «قد نبحت عن تعاون في الإطار الدفاعي خارج منظومة الناتو».



(التمتمة ص14)

هزيمة وصل الإعلام المقاوم.. «الميادين» نموذجاً نظام مارديني

جاهل من ينكر دور الإعلام في الحرب التي تشنّ على سورية، إن لم نقل إنه كان في أساس العدوان على سورية من خلال الفبركات والكذب و«شيطنة» القيادات، والشحن المفرط الذي أبح النعرات المذهبية والعرقية بين السوريين، كما في تاليب الرزي العام العربي خدمة لهوى دول أجنبية.

ندرك حقيقة أن الإعلام في أي مكان لا يمكن بأية حال أن تتعنت يدا حريته وقدمها بشكل مطلق وكامل من ثالوث أثافي الصال والعقيدة السياسية وقبضة المصالح، ولكن رغم كل ذلك يظل بحثنا عن الإعلام المتوازن في حريته حقا مشروعا لنا لا ينبغي أن نقتعدنا دونه فرضية الاستسلام لقيود الإعلام المعادي الذي افترق إلى الحد الأدنى من الأخلاق ومن معقولة الطرح ومسؤولية البحث التي لا تحتفل مساييرة!

كل الشاشات المعادية، كل الصحف المعادية، كل الإذاعات المعادية، كانت تحت على دخول المجموعات المسلحة «الاحتفالي» إلى حلب، في ما كان فرانس كافكا، بسوداويته الهائلة، يصفها بـ«ليلة العدم»... قال الليلة الجميلة، ليلة الزفاف مع... العدم!

كان يرد الوطن السوري وللعالم العربي كله ومن خلال الإعلام المفكر أن يُعاد تركيبه الآن لتكون «تل أنيب» هي قبلة «الشرق الأوسط».

في «هزيمة وصل» سابقة (2016/8/8) تحدثنا عن دور هذا الإعلام المعادي في معركة حلب التي يخوضها الجيش السوري وحلفاءه ضد الإرهاب الدولي، وفي مقاتلتنا الرائحة اليوم سنشير إلى أهمية الإعلام المقاوم ودوره ورسالته السامية في بث الحقائق وإيصالها إلى السوريين بخاصة ومواطني العالم العربي بعامة. وقد أخذنا هنا قفزة الميادين كمنهج حي ورائد في خلق هذا التوازن المؤثر في ساحات فلسطين والعراق وسورية ولبنان.. وصولاً إلى اليمن والبحرين، ومصر وليبيا، رغم التشويش الذي تتعرض له، عبر ملاحقتها وتشويه رسالتها المقاومة الوطنية.. ومن دون أن يعني هذا الدفاع عن الأخطاء وعن الذين يخطئون وعن الذين لم يدركوا ما يعنيه إيقاع الزمن واستراتيجية الزمن في هذا القرن.

أهمية «الميادين» أنها أخرجت إعلامها من الغرف المغلقة ومن المفاهيم المغلفة، وهي تدرج الآن أمام زمن آخر يحتاج في عالمنا العربي إلى إعلام موضوعي يواكب الحدث بكلمة الحقيقة والصورة المباشرة التي تؤكد حقيقة هذه الكلمة.. فالحقيقة هنا وجود ومرعبة.

الإعلام المعادي الضالغ في الكوميديا، وفي التراخيديا، كان لا يزال يهزل للاستيلاء على تلة، أو على قرية، أو على طريق يُطل على حلب.. وكان البيض يوزع الحلوى على المارة في طرابلس وربما في غيرها، وبتلك الفوقية وبتلك الميكافيلية.. ولكن ماذا يعني حين تسقط هذه الهياكل العظمية التي راينا صورها في محرقة الإعلام وفي محرقة المذاهب؟

عبدالله المحيستي السعودي قال إن تحرير حلب يقتضي وقتاً قصيراً.. لا راجل! لا يستحق المحيستي، التائه بين موقف وموقف، وبين عاصمة وعاصمة، وبين سفارة وسفارة، وضع كلمات.. لكن ما تفوه به يُظهر مدى جهله لطبيعة شعبنا السوري في حلب؟

كاد إعلام مشيخات الخليج المتواطئ ضد كل بيت سوري، ضد كل جدول ماء، ضد كل حديقة، ضد كل مصنع، ضد كل جامعة، ضد كل كاتب بشري.. كاد هذا الإعلام أن يفوز ليعلم أن سورية الدولة ذاهبة إلى «ليلة العدم»، لولان «العيادين» مستودعات للغيب.. كما إلى مستودعات للغيب؟

(التمتمة ص14)

كان يرد الوطن السوري وللعالم العربي كله ومن خلال الإعلام المفكر أن يُعاد تركيبه الآن لتكون «تل أنيب» هي قبلة «الشرق الأوسط».

في «هزيمة وصل» سابقة (2016/8/8) تحدثنا عن دور هذا الإعلام المعادي في معركة حلب التي يخوضها الجيش السوري وحلفاءه ضد الإرهاب الدولي، وفي مقاتلتنا الرائحة اليوم سنشير إلى أهمية الإعلام المقاوم ودوره ورسالته السامية في بث الحقائق وإيصالها إلى السوريين بخاصة ومواطني العالم العربي بعامة. وقد أخذنا هنا قفزة الميادين كمنهج حي ورائد في خلق هذا التوازن المؤثر في ساحات فلسطين والعراق وسورية ولبنان.. وصولاً إلى اليمن والبحرين، ومصر وليبيا، رغم التشويش الذي تتعرض له، عبر ملاحقتها وتشويه رسالتها المقاومة الوطنية.. ومن دون أن يعني هذا الدفاع عن الأخطاء وعن الذين يخطئون وعن الذين لم يدركوا ما يعنيه إيقاع الزمن واستراتيجية الزمن في هذا القرن.

أهمية «الميادين» أنها أخرجت إعلامها من الغرف المغلقة ومن المفاهيم المغلفة، وهي تدرج الآن أمام زمن آخر يحتاج في عالمنا العربي إلى إعلام موضوعي يواكب الحدث بكلمة الحقيقة والصورة المباشرة التي تؤكد حقيقة هذه الكلمة.. فالحقيقة هنا وجود ومرعبة.

الإعلام المعادي الضالغ في الكوميديا، وفي التراخيديا، كان لا يزال يهزل للاستيلاء على تلة، أو على قرية، أو على طريق يُطل على حلب.. وكان البيض يوزع الحلوى على المارة في طرابلس وربما في غيرها، وبتلك الفوقية وبتلك الميكافيلية.. ولكن ماذا يعني حين تسقط هذه الهياكل العظمية التي راينا صورها في محرقة الإعلام وفي محرقة المذاهب؟

عبدالله المحيستي السعودي قال إن تحرير حلب يقتضي وقتاً قصيراً.. لا راجل! لا يستحق المحيستي، التائه بين موقف وموقف، وبين عاصمة وعاصمة، وبين سفارة وسفارة، وضع كلمات.. لكن ما تفوه به يُظهر مدى جهله لطبيعة شعبنا السوري في حلب؟

كاد إعلام مشيخات الخليج المتواطئ ضد كل بيت سوري، ضد كل جدول ماء، ضد كل حديقة، ضد كل مصنع، ضد كل جامعة، ضد كل كاتب بشري.. كاد هذا الإعلام أن يفوز ليعلم أن سورية الدولة ذاهبة إلى «ليلة العدم»، لولان «العيادين» مستودعات للغيب.. كما إلى مستودعات للغيب؟

(التمتمة ص14)

### الجيش يشنّ غارات على تجمعات داعش في سينا

## النقد الدولي يُقرض مصر الـ 12 مليار دولار



أعلنت الحكومة المصرية أمس أنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي على برنامج قرض بقيمة 12 مليار دولار، لمدة ثلاث سنوات لدعم برنامجها الإصلاحية. جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية المصرية وبعثة الصندوق الدولي. وقال محافظ البنك المركزي طارق عامر خلال المؤتمر، إن الحكومة المصرية تستهدف تمويل برنامجها الاقتصادي بنحو 21 مليار دولار على ثلاث سنوات، منها 12 ملياراً من صندوق النقد الدولي والباقي من إصدار سندات وتمويل من البنك الدولي ومصادر أخرى، وطرح ما بين خمس إلى ست شركات حكومية في البورصة خلال العامين الماليين (2016-2017). وأكد أن دعم الصندوق لتنفيذ برنامج الحكومة الاقتصادي يعطي رسالة ثقة في الاقتصاد المصري، مضيفاً أن القرض بمثابة شهادة بأن مصر جاذبة للاستثمارات الخارجية وقادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي بدون اضطرابات. وقال عامر «لدينا الجعرة على مواجهة مشكلاتنا وعلينا القيام بما يجب لخدمة البلاد وتناخذ هذا الموضوع بمنتهى الجدية».

أعلنت الحكومة المصرية أمس أنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي على برنامج قرض بقيمة 12 مليار دولار، لمدة ثلاث سنوات لدعم برنامجها الإصلاحية. جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية المصرية وبعثة الصندوق الدولي. وقال محافظ البنك المركزي طارق عامر خلال المؤتمر، إن الحكومة المصرية تستهدف تمويل برنامجها الاقتصادي بنحو 21 مليار دولار على ثلاث سنوات، منها 12 ملياراً من صندوق النقد الدولي والباقي من إصدار سندات وتمويل من البنك الدولي ومصادر أخرى، وطرح ما بين خمس إلى ست شركات حكومية في البورصة خلال العامين الماليين (2016-2017). وأكد أن دعم الصندوق لتنفيذ برنامج الحكومة الاقتصادي يعطي رسالة ثقة في الاقتصاد المصري، مضيفاً أن القرض بمثابة شهادة بأن مصر جاذبة للاستثمارات الخارجية وقادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي بدون اضطرابات. وقال عامر «لدينا الجعرة على مواجهة مشكلاتنا وعلينا القيام بما يجب لخدمة البلاد وتناخذ هذا الموضوع بمنتهى الجدية».

أعلنت الحكومة المصرية أمس أنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي على برنامج قرض بقيمة 12 مليار دولار، لمدة ثلاث سنوات لدعم برنامجها الإصلاحية. جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية المصرية وبعثة الصندوق الدولي. وقال محافظ البنك المركزي طارق عامر خلال المؤتمر، إن الحكومة المصرية تستهدف تمويل برنامجها الاقتصادي بنحو 21 مليار دولار على ثلاث سنوات، منها 12 ملياراً من صندوق النقد الدولي والباقي من إصدار سندات وتمويل من البنك الدولي ومصادر أخرى، وطرح ما بين خمس إلى ست شركات حكومية في البورصة خلال العامين الماليين (2016-2017). وأكد أن دعم الصندوق لتنفيذ برنامج الحكومة الاقتصادي يعطي رسالة ثقة في الاقتصاد المصري، مضيفاً أن القرض بمثابة شهادة بأن مصر جاذبة للاستثمارات الخارجية وقادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي بدون اضطرابات. وقال عامر «لدينا الجعرة على مواجهة مشكلاتنا وعلينا القيام بما يجب لخدمة البلاد وتناخذ هذا الموضوع بمنتهى الجدية».

أعلنت الحكومة المصرية أمس أنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي على برنامج قرض بقيمة 12 مليار دولار، لمدة ثلاث سنوات لدعم برنامجها الإصلاحية. جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية المصرية وبعثة الصندوق الدولي. وقال محافظ البنك المركزي طارق عامر خلال المؤتمر، إن الحكومة المصرية تستهدف تمويل برنامجها الاقتصادي بنحو 21 مليار دولار على ثلاث سنوات، منها 12 ملياراً من صندوق النقد الدولي والباقي من إصدار سندات وتمويل من البنك الدولي ومصادر أخرى، وطرح ما بين خمس إلى ست شركات حكومية في البورصة خلال العامين الماليين (2016-2017). وأكد أن دعم الصندوق لتنفيذ برنامج الحكومة الاقتصادي يعطي رسالة ثقة في الاقتصاد المصري، مضيفاً أن القرض بمثابة شهادة بأن مصر جاذبة للاستثمارات الخارجية وقادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي بدون اضطرابات. وقال عامر «لدينا الجعرة على مواجهة مشكلاتنا وعلينا القيام بما يجب لخدمة البلاد وتناخذ هذا الموضوع بمنتهى الجدية».

### تدمير آليات ومخازن أسلحة سعودية على الحدود مع اليمن

## المخلاف في ينتقد مجلس «الحوثيين» السياسي



أعلنت الحكومة المصرية أمس أنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي على برنامج قرض بقيمة 12 مليار دولار، لمدة ثلاث سنوات لدعم برنامجها الإصلاحية. جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية المصرية وبعثة الصندوق الدولي. وقال محافظ البنك المركزي طارق عامر خلال المؤتمر، إن الحكومة المصرية تستهدف تمويل برنامجها الاقتصادي بنحو 21 مليار دولار على ثلاث سنوات، منها 12 ملياراً من صندوق النقد الدولي والباقي من إصدار سندات وتمويل من البنك الدولي ومصادر أخرى، وطرح ما بين خمس إلى ست شركات حكومية في البورصة خلال العامين الماليين (2016-2017). وأكد أن دعم الصندوق لتنفيذ برنامج الحكومة الاقتصادي يعطي رسالة ثقة في الاقتصاد المصري، مضيفاً أن القرض بمثابة شهادة بأن مصر جاذبة للاستثمارات الخارجية وقادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي بدون اضطرابات. وقال عامر «لدينا الجعرة على مواجهة مشكلاتنا وعلينا القيام بما يجب لخدمة البلاد وتناخذ هذا الموضوع بمنتهى الجدية».

أعلنت الحكومة المصرية أمس أنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي على برنامج قرض بقيمة 12 مليار دولار، لمدة ثلاث سنوات لدعم برنامجها الإصلاحية. جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية المصرية وبعثة الصندوق الدولي. وقال محافظ البنك المركزي طارق عامر خلال المؤتمر، إن الحكومة المصرية تستهدف تمويل برنامجها الاقتصادي بنحو 21 مليار دولار على ثلاث سنوات، منها 12 ملياراً من صندوق النقد الدولي والباقي من إصدار سندات وتمويل من البنك الدولي ومصادر أخرى، وطرح ما بين خمس إلى ست شركات حكومية في البورصة خلال العامين الماليين (2016-2017). وأكد أن دعم الصندوق لتنفيذ برنامج الحكومة الاقتصادي يعطي رسالة ثقة في الاقتصاد المصري، مضيفاً أن القرض بمثابة شهادة بأن مصر جاذبة للاستثمارات الخارجية وقادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي بدون اضطرابات. وقال عامر «لدينا الجعرة على مواجهة مشكلاتنا وعلينا القيام بما يجب لخدمة البلاد وتناخذ هذا الموضوع بمنتهى الجدية».

### غارات عراقية تدمر 18 آلية «لداعش» محملة بالأسلحة

## العبادي: المعركة باتت على أبواب الموصل



قال رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، أمس، إن المعارك باتت على أبواب الموصل «بعدما كنا نقاتل على أبواب بغداد». وأضاف في كلمته خلال المؤتمر الذي أقامته وزارة الشباب والرياضة بمناسبة يوم الشباب العالمي، إن «الشباب يمثلون المحرك الأساسي لعجلة البلد ويجب أن يأخذوا دورهم الحقيقي، فهم أمل هذا الشعب». داعياً إلى «إيجاد قيادات شبابية في المحافظات لتقديم الخدمة العامة للمجتمع وليس من أجل الانتخبات».

دعا العبادي إلى «اعتبار الكذب السياسي جريمة مخلّة بالشرف»، مؤكداً أن حملات التشويه التي يشنها البعض هدفها خنق الأوراق، «فأعلى الأصوات التي تدعي محاربة الفساد هي الأكثر فساداً». وشدد على «ضرورة الوقوف بوجه الحملة التضليلية السوداء التي «بروج لها «دواعش» السياسة والإعلام والاقتصاد، ويحاولون

### أكثر من 100 بين قتييل وجريح في مواجهات سرت

## روما: ندعم واشنطن في محاربة «داعش» في ليبيا



أعلن وزير الخارجية الإيطالي باولو جينتيلوني أن روما لا تخوض قتالا في ليبيا، بل تقدم قواعدها العسكرية للطيران الأميركي الذي يوجه ضربات إلى تنظيم «الدولة الإسلامية» الإرهابي هناك. تصريح جينتيلوني هذا جاء في حديث نشرته أمس صحيفة «Corriere della Sera» الإيطالية، حيث قال: «المساهمة في استقرار ليبيا هي من أولوياتنا القومية»، مشيراً إلى أن روما تقدم دعماً لوجستياً لعمليات مكافحة الإرهاب في ليبيا.

وأكد الوزير الإيطالي: «لا توجد لدينا بعثات عسكرية في ليبيا، فإذا تكون هناك بعثات فهي بموجب تصريح البرلمان فقط». وكانت وزيرة الدفاع الإيطالية روبرتا بينوتي أعلنت في الـ3 من آب عن استعداد روما لتقديم قواعدها العسكرية ومجالها الجوي لتأمين عمليات الجيش الأميركي. وفي سياق آخر أعرب جينتيلوني عن أمه في أن لا تعمل مصر على تقسيم ليبيا، حيث قال: «مصر التي لها حدود مشتركة طويلة مع ليبيا تنظر إلى قضية ليبيا بمعايير مسألة أمنها القومي، أمل في أن اهتمام مصر الشرعي لن ينتقل إلى محاولة لتقسيم ليبيا إلى قسمين»، مضيفاً أن تطورات الأحداث بهذا الشكل قد يمثل «تهديداً لإيطاليا، ومأساة للدولة الليبية، وخطأ كبيراً لمصر».

أعلنت الحكومة المصرية أمس أنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي على برنامج قرض بقيمة 12 مليار دولار، لمدة ثلاث سنوات لدعم برنامجها الإصلاحية. جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية المصرية وبعثة الصندوق الدولي. وقال محافظ البنك المركزي طارق عامر خلال المؤتمر، إن الحكومة المصرية تستهدف تمويل برنامجها الاقتصادي بنحو 21 مليار دولار على ثلاث سنوات، منها 12 ملياراً من صندوق النقد الدولي والباقي من إصدار سندات وتمويل من البنك الدولي ومصادر أخرى، وطرح ما بين خمس إلى ست شركات حكومية في البورصة خلال العامين الماليين (2016-2017). وأكد أن دعم الصندوق لتنفيذ برنامج الحكومة الاقتصادي يعطي رسالة ثقة في الاقتصاد المصري، مضيفاً أن القرض بمثابة شهادة بأن مصر جاذبة للاستثمارات الخارجية وقادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي بدون اضطرابات. وقال عامر «لدينا الجعرة على مواجهة مشكلاتنا وعلينا القيام بما يجب لخدمة البلاد وتناخذ هذا الموضوع بمنتهى الجدية».

أعلنت الحكومة المصرية أمس أنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي على برنامج قرض بقيمة 12 مليار دولار، لمدة ثلاث سنوات لدعم برنامجها الإصلاحية. جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية المصرية وبعثة الصندوق الدولي. وقال محافظ البنك المركزي طارق عامر خلال المؤتمر، إن الحكومة المصرية تستهدف تمويل برنامجها الاقتصادي بنحو 21 مليار دولار على ثلاث سنوات، منها 12 ملياراً من صندوق النقد الدولي والباقي من إصدار سندات وتمويل من البنك الدولي ومصادر أخرى، وطرح ما بين خمس إلى ست شركات حكومية في البورصة خلال العامين الماليين (2016-2017). وأكد أن دعم الصندوق لتنفيذ برنامج الحكومة الاقتصادي يعطي رسالة ثقة في الاقتصاد المصري، مضيفاً أن القرض بمثابة شهادة بأن مصر جاذبة للاستثمارات الخارجية وقادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي بدون اضطرابات. وقال عامر «لدينا الجعرة على مواجهة مشكلاتنا وعلينا القيام بما يجب لخدمة البلاد وتناخذ هذا الموضوع بمنتهى الجدية».

أعلنت الحكومة المصرية أمس أنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي على برنامج قرض بقيمة 12 مليار دولار، لمدة ثلاث سنوات لدعم برنامجها الإصلاحية. جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية المصرية وبعثة الصندوق الدولي. وقال محافظ البنك المركزي طارق عامر خلال المؤتمر، إن الحكومة المصرية تستهدف تمويل برنامجها الاقتصادي بنحو 21 مليار دولار على ثلاث سنوات، منها 12 ملياراً من صندوق النقد الدولي والباقي من إصدار سندات وتمويل من البنك الدولي ومصادر أخرى، وطرح ما بين خمس إلى ست شركات حكومية في البورصة خلال العامين الماليين (2016-2017). وأكد أن دعم الصندوق لتنفيذ برنامج الحكومة الاقتصادي يعطي رسالة ثقة في الاقتصاد المصري، مضيفاً أن القرض بمثابة شهادة بأن مصر جاذبة للاستثمارات الخارجية وقادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي بدون اضطرابات. وقال عامر «لدينا الجعرة على مواجهة مشكلاتنا وعلينا القيام بما يجب لخدمة البلاد وتناخذ هذا الموضوع بمنتهى الجدية».

أعلنت الحكومة المصرية أمس أنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي على برنامج قرض بقيمة 12 مليار دولار، لمدة ثلاث سنوات لدعم برنامجها الإصلاحية. جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية المصرية وبعثة الصندوق الدولي. وقال محافظ البنك المركزي طارق عامر خلال المؤتمر، إن الحكومة المصرية تستهدف تمويل برنامجها الاقتصادي بنحو 21 مليار دولار على ثلاث سنوات، منها 12 ملياراً من صندوق النقد الدولي والباقي من إصدار سندات وتمويل من البنك الدولي ومصادر أخرى، وطرح ما بين خمس إلى ست شركات حكومية في البورصة خلال العامين الماليين (2016-2017). وأكد أن دعم الصندوق لتنفيذ برنامج الحكومة الاقتصادي يعطي رسالة ثقة في الاقتصاد المصري، مضيفاً أن القرض بمثابة شهادة بأن مصر جاذبة للاستثمارات الخارجية وقادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي بدون اضطرابات. وقال عامر «لدينا الجعرة على مواجهة مشكلاتنا وعلينا القيام بما يجب لخدمة البلاد وتناخذ هذا الموضوع بمنتهى الجدية».